

غضب الإنقاذ المالي

الحلقة الثالثة – الفصل الأول من كتاب “العدالة” لمايكل ساندل

مايكل ساندل

ترجمة: مروان الرشيد

يدعم الغضب الشعبي من الأزمة المالية عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ منظور أرسطو. فلسنوات كانت أسعار البورصة وقيمة العقار في صعود، حتى عصف بها انفجار فقاعة الإسكان. وكانت بنوك وول ستريت ومؤسساته المالية قد جنت مليارات الدولارات من عمليات استثمار معقدة تم تمويلها بواسطة الرهون العقارية، التي هبطت قيمتها بصورة كبيرة. فصارت شركات وول ستريت الفخورة على شفا الانهيار. انهارت البورصة، ولم يتضرر بذلك المستثمرين الكبار وحسب، بل وصل ضررها للمواطن الأمريكي العادي، الذي فقد تقاعده أغلب قتمته. وهبطت ثروة العوائل الأمريكية بمقدار ١١ ترليون عام ٢٠٠٨، وهو مبلغ يساوي مجموع الإيرادات السنوية اليابانية والألمانية والبريطانية مجتمعة.

في أكتوبر ٢٠٠٨، طلب الرئيس جورج بوش من الكونجرس ٧٠٠ مليار دولار لإنقاذ البنوك والشركات المالية الكبرى للأمة. بدى أنه ليس من الإنصاف أن تطلب وول ستريت، التي استمتعت بأرباح طائلة في الأيام الجيدة، أموال دافعي الضرائب حين ساءت الأحوال. لقد نمت البنوك والشركات المالية بصورة هائلة وصارت معقودة بكل مناحي الاقتصاد، بحيث أن انهيارها قد يتسبب بانهيار النظام المالي برمته. لقد كانت "أكبر من أن تسقط".

لم يدع أحد أن البنوك والبيوت الاستثمارية كانت مستحقة للمال؛ فرهاناتها الهوجاء (التي سمح بها تنظيم حكومي غث) قد صنعت الأزمة، ولكن القضية كانت أن رفاه الاقتصاد بعمومه يغلب اعتبارات الإنصاف. ومرر الكونجرس، على مضض، تمويل الإنقاذ المالي.

ثم جاءت قضية العلاوات. فبعد قليل من بداية تدفق أموال الإنقاذ، كشفت تقارير إخبارية أن بعض الشركات، التي صارت الآن تحت الإعانة العامة، تعطي علاوات بملايين الدولارات لمدراءها التنفيذيين. المثل الشنيع كان يتعلق بالمجموعة العالمية الأمريكية (أي آي جي)، وهي عملاق يعمل في التأمين، أودت بها الاستثمارات الخطرة التي قامت بها. رغم أنها أنقذت بواسطة دفعات ضخمة من الخزانة الحكومية (ما مجموعه ١٧٣ مليار دولار)، فلقد دفعت الشركة ١٦٥ مليون دولار علاوات للمدراء في القسم نفسه الذي تسبب بنشوء الأزمة: تلقى ثلاثة وسبعون موظفا كل واحد منهم علاوة تبلغ المليون دولار، أو أكثر.

أشعلت أخبار العلاوات نارا من الغضب الشعبي. هذه المرة الغضب ليس إزاء كيس ثلج بعشرة دولارات، أو غرفة فندق باهظة، إنه بخصوص جوائز باذخة قدمت من مال دافعي الضرائب إلى أعضاء القطاع الذي أدى بالاقتصاد العالمي إلى شفا الهاوية. شيء كان بالغ الخلل في هذه الصورة. ورغم أن حكومة الولايات المتحدة الآن تملك ٨٠ بالمائة من الشركة، إلا أن مناشدة وزير المالية إلى المدير المعين من الحكومة أن يلغي هذه العلاوات ذهبت هباء. كان رد المدير: "لن يكون بمقدورنا جذب ألمع المواهب، والحفاظ عليها، إن أعتقد الموظفون أن رواتبهم هي عرضة لتعديلات مستمرة واعتباطية من قبل وزير المالية"، وأن مواهب هؤلاء الموظفين كانت ضرورية للتخلص من الأصول المالية الضارة؛ لأجل صالح دافعي الضرائب، الذين يملكون أغلب الشركة.

رد الرأي العام بضاوة وغضب، فعنونت إحدى الصحف الشعبية في صفحة كاملة عبارة عبرت عن المزاج العام: "ليس بهذه السرعة أيها اللقطاء". أراد مجلس النواب أن يستعيد المبالغ المدفوعة في هذه العلاوات فمرر مشروع قانون يفرض على موظفي الشركات التي شملها الإنقاذ المالي دفع ضريبة تبلغ ٩٠ بالمائة على العلاوات. ووافق، تحت ضغط من المدعي العام لمدينة نيويورك أندرو كومو، خمس عشرة من عشرين شخص هم الأعلى في علاوات "أي أي جي" على إعادتها، فتم استرجاع ما يبلغ تقريبا الخمسين مليون دولار. هذه البادرة خففت الغضب الشعبي إلى حد ما، وأدت إلى تلاشي التأييد لقانون الضريبة العقابية في مجلس الشيوخ. ولكن الواقعة تركت الرأي العام راغبا عن دفع المزيد من الأموال لتنظيف الفوضى التي تسبب بها القطاع المالي.

في قلب الغضب من الإنقاذ المالي شعور بالظلم. فحتى قبل تفجر مسألة العلاوات، كان الدعم الشعبي للإنقاذ المالي مترددا ومتفاوتا. فكان الأمريكيون ممزقين بين الحاجة إلى تجنب انهيار اقتصادي سيضر الجميع، وإيمانهم بأن إعطاء مبالغ ضخمة للبنوك وشركات الاستثمار الفاشلة هو في صميمه عمل جائر. لقد رضخ الشعب والكونجرس من أجل تجنب كارثة اقتصادية، ولكن أخلاقيا رافق هذا شعور بأن ما جرى كان ابتزازا من نوع أو آخر.

في ثنانيا غضب الإنقاذ المالي إيمان بفشل أخلاقي: فالمدراء الذين تلقوا العلاوات (والشركات التي تلقت أموال الإنقاذ) لم يكونوا مستحقين لها. ولكن لماذا لم يكونوا مستحقين لها؟ قد يكون السبب أقل وضوحا مما يبدو. ولننظر لإجابتين محتملتين، إحداهما عن الطمع والأخرى عن الفشل.

أحد مصادر الغضب كون العلاوات بدت وكأنها مكافأة للطمع، كما أوضح عنوان الصحيفة الشعبية بشكل عنيف. فالرأي العام وجد هذا غير مستساغ أخلاقيا. ليس فقط العلاوات، بل وقبلها الإنقاذ المالي، بدت كما لو كانت مكافأة للطمع، بدل معاقبته. لقد عرّض المضاربون شركاتهم، وبلدهم، إلى خطر محقق، من خلال اتخاذ استثمارات طائش، في سعيهم الدؤوب وراء تحقيق مكاسب أكبر. ولقد وضعوا المكاسب في جيوبهم حين كانت الأوضاع على ما يرام، وحين ساءت لم يروا ضيرا في الحصول على علاوات تبلغ مليون دولار.

نقد الطمع لم يأت فقط من جانب الصحف الشعبية الصفراء، بل جاء أيضا من مسؤولين حكوميين. السيناتور شيروود براون (ديمقراطي من أوهايو) قال إن سلوك أي أي جي "متلفع بالطمع والغطرسة، بل وبها هو أسوأ". وقال الرئيس أوباما، إن أي أي جي "في مأزق مالي بسبب طيشها وطمعها".

مشكلة نقد الطمع أنه لا يفرق بين جوائز أعطاها الإنقاذ المالي بعد الانهيار، وجوائز أعطاها السوق حين كان مزدهرا. إن الطمع خبيثة، وسلوك سيء، وإفراط في رغبة الكسب. ولكن هل هناك سبب لافتراض أن متلقي الإنقاذ المالي أكثر طمعا مما كانوا عليه قبل سنوات، حين كانوا ينعمون بجوائز أكثر وأكبر؟

إن مضاربي وبنكيي وول ستريت قوم ذوو طموح كبير، وعملهم في الحياة هو السعي خلف الربح. وسواء لوثت مهنتهم شخصياتهم، أم لم تفعل، فمن غير الراجح أن تتغير فضائلهم وفقا لارتفاع أو انخفاض البورصة. وإن كان من الخطأ مكافأة الطمع من خلال علاوات الإنقاذ المالي، أليس من الخطأ أيضا مكافأته حينما كان السوق بعافيته؟ لقد غضب الرأي العام سنة ٢٠٠٨ حين قامت شركات وول ستريت (وبعضها قائم على هبات دافعي الضرائب) بدفع علاوات بقيمة ١٦ مليار؛ ولكن هذا المبلغ لا يبلغ نصف تلك العلاوات التي دُفعت سنة ٢٠٠٦ (٣٤ مليار)، وسنة ٢٠٠٧ (٣٣ مليار). فإذا كان الطمع هو سبب عدم استحقاقهم للأموال الآن، فعلى أي أساس استحقوها سابقا؟

الفرق واضح هو أن علاوات الإنقاذ جاءت من أموال دافعي الضرائب، بينما العلاوات السابقة جاءت من مكاسب الشركة. ولو أن الغضب كان قائما على معتقد عدم استحقاق العلاوات، لما كان لمصدرها أهمية على المستوى الأخلاقي. وهذا يعطي إشارة: أن قدوم العلاوات من دافعي الضرائب يعني أن الشركات قد فشلت. وهذا يأخذنا إلى حقيقة الشكوى: أن الاعتراض الشعبي الأمريكي ضد العلاوات - والإنقاذ المالي - في حقيقته ليس اعتراضا على أنه يكافئ الطمع، بل لأنه يكافئ الفشل.

يكره الأمريكيان الفشل أكثر من كراهيتهم للطمع. وفي المجتمعات المحكومة بالسوق، يُتوقع من الطموح أن يطارد مصالحه بضاوة؛ وغالبا ما يكون الخط الفاصل بين المصلحة والطمع ضابيا. لكن الخط الفاصل بين النجاح والفشل محفور بوضوح. وفكرة أن الناس يستحقون ما يمنحه النجاح لهم فكرة مركزية في الحلم الأمريكي.

وعلى رغم إشارة الرئيس أوباما العابرة إلى الطمع، إلا أنه فهم أن مكافأة الفشل هو المصدر العميق للجلبة والغضب. فأشار، في إعلان يحدد مراتب المدراء في الشركات التي تلقت أموال الإنقاذ، للمصدر الحقيقي للغضب:

هذه أمريكا، نحن لا نحسد الأثرياء، ولا نمنع أحد من تحقيق النجاح، ونحن بالتأكيد نؤمن أن النجاح يجب أن يكافئ. لكن ما يغضب الناس - عن حق - مدراء يتم مكافأتهم على الفشل، خصوصا أن هذه المكافآت تأتي من دافعي الضرائب.

أحد أغرب التعليقات على أخلاقيات الإنقاذ المالي جاءت من السيناتور شارل غراسلي (جمهوري من آيوا)، وهو اقتصادي محافظ من وسط البلاد. قال غراسلي، في قمة غضب العلاوات، في مقابلة في راديو آيوا، أن أكثر ما ضايقه هو رفض مدراء الشركات تحمل مسئولية الفشل: "سيكون شعوري أفضل تجاههم لو أنهم أتبعوا الطريقة اليابانية، فظهروا أمام الشعب الأمريكي منكسي رؤوسهم قائلين "نحن آسفون"، ثم فعلوا أحد الأمرين: الاستقالة، أو الانتحار."

أوضح غراسلي لاحقا أنه لم يقصد دعوة المدراء لارتكاب الانتحار، ولكن أرادهم أن يتقبلوا مسئولية فشلهم، ويظهروا الندم، ويقدموا اعتذارا شعبيا. يقول: "لم أرى هذا من أي مدير تنفيذي. ودافعوا الضرائب في مقاطعتي يجدون صعوبة في الاستمرار بتقديم الأموال لهم."

دعم تعليق غراسلي حدسي في أن غضب الإنقاذ المالي لم يكن حيال الطمع بشكل رئيس، وإنما الذي أهان العدالة في شعور الأمريكيان هو أن دولارات ضرائبهم استخدمت لمكافحة الفشل.

وإن صح حدسي، فالباقي هو سؤال ما إذا كانت هذه الرؤية للإنقاذ المالي مبررة. هل يقع على عاتق المدراء التنفيذيين للبنوك وشركات الاستثمار الكبرى مسؤولية الأزمة المالية؟ العديد من المدراء لا يعتقدون هذا. ففي شهادتهم أمام لجنة من الكونجرس تحقق في الأزمة المالية، أصروا أنهم فعلوا كل ما في وسعهم حيال المعلومات المتوفرة لهم. المدير التنفيذي السابق لبير ستيرنز، وهي شركة استثمار انهارت سنة ٢٠٠٨، قال إنه فكر مليا فيما إذا كان بإمكانه حينذاك أن يفعل أي شيء بشكل مختلف، وتوصل إلى أنه فعل كل ما كان في قدرته: "ببساطة، لم يكن بمقدوري القيام بأي شيء... يمكن أن يحدث فارقا في الوضع الذي واجهناه."

مديرو الشركات المنهارة الأخرى يتفقون معه، ويؤكدون أنهم ضحايا "تسونامي مالي" يفوق طاقتهم. سلوك مشابه وجد في المضاربين الشباب، الذين لاقوا صعوبة في فهم الغضب الشعبي تجاه علاواتهم. قال أحدهم لمراسل فانيتي فاير: "لا يوجد أي تعاطف معنا، كما لو أننا لم نعمل بجد وتعجب."

مجاز التسونامي صار جزءا من لغة الإنقاذ المالي، خصوصا في الدوائر المالية. إن كان المدراء على حق في أن فشل شركاتهم كان نتيجة لقوى اقتصادية كبرى وليس نتيجة قراراتهم، فهذا يفسر عدم إبدائهم للندم الذي أرد السيناتور غراسلي أن يسمعه. ولكن هذا يطرح سؤالا عميقا حيال الفشل والنجاح، والعدالة.

إن كانت قوى اقتصادية كبرى وبنوية هي المسؤولة عن الخسائر الكارثية لسنوات ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، أليس من الطبيعي أن تكون كذلك مسؤولة عن الأرباح المذهلة في السنوات السابقة؟ إن كان اللوم يوجّه إلى الطقس الاقتصادي في السنوات السيئة، فلماذا تكون حكمة وموهبة وجهد البنكيين والمضاربين ومدراء وول ستريت هي سبب العوائد المبهرة عندما كانت الشمس ساطعة؟

قال المدراء التنفيذيون، أمام الغضب الشعبي إزاء علاوات الفشل، إن العوائد المالية ليست في مجملها من صنعهم، وإنما نتاج قوى تفوقهم. وقد يكون هذا صحيحا. ولكن إن كان هذا بالفعل صحيحا، فهذا يطرح سؤال استحقاقهم للمرتبات الفائقة التي يتلقونها في الأوقات الجيدة. طبعاً، فنهاية الحرب الباردة، وعولمة التجارة وأسواق المال، وتزايد أعداد الكمبيوترات الشخصية وانتشار الإنترنت، وعوامل أخرى، كلها تفسر- نجاح الصناعة المالية خلال التسعينات ومطلع القرن الحادي والعشرين.

في سنة ٢٠٠٧، كان المدراء التنفيذيون في الشركات الأمريكية الكبرى يتلقون مرتبا يفوق مرتب العامل العادي ٣٤٤ ضعفا. على أي أساس، إن كان يوجد أساس، يستحق المدراء هذه المبالغ التي تفوق ما يتلقاه موظفيهم؟ إن غالبيتهم يكد في العمل ويمتلك الموهبة. ولكن، في سنة ١٩٨٠، كان المدراء التنفيذيون يتلقون ٤٢ ضعف ما يتلقاه موظفيهم؛ فهل المدراء سنة ١٩٨٠ كانوا أقل موهبة وكدا في العمل مما هم اليوم؟ أم هل تفاوت المرتبات يعكس أمورا لا علاقة لها بالموهبة والمهارة؟

أو لنقارن مستوى مرتبات المدراء التنفيذيين في الولايات المتحدة مع مستواها في البلدان الأخرى. في الشركات الكبرى في الولايات المتحدة يتلقى المدراء ما يقارب ١٣,٣ مليون دولار سنويا (بناء على معلومات ٢٠٠٤-٢٠٠٦)، مقارنة بالمدراء

الأوربيين الذين يتلقون ٦,٦ مليون، والمدراء اليابانيين الذين يتلقون ١,٥ مليون. هل المدراء الأمريكيان يستحقون ضعفي ما يستحق نظرائهم الأوروبيون، وتسعة أضعاف ما يستحقه المدراء اليابانيون؟ أم هذه الفروقات تعكس عوامل لا تتعلق بالجهد والموهبة التي يقدمها المدراء في عملهم؟

يعبر غضب الإنقاذ المالي الذي شاع في الولايات المتحدة أوائل ٢٠٠٩ عن رأي شائع في أن الناس الذين خربوا الشركات التي أداروها، من خلال الاستثمارات الخطرة، لا يستحقون أن يعطوا ملايين الدولارات كعلاوات. ولكن النقاش حول العلاوات يطرح أسئلة عن الاستحقاق في الأزمنة الجيدة.

فهل يستحق الناجحون الهبات السخية التي تمنحها لهم الأسواق، أم أن هذه الهبات تعتمد على عوامل تتجاوزهم؟ وما هي الواجبات المتبادلة بين المواطنين، تجاه بعضهم البعض، في الأوقات الطيبة والأوقات الصعبة؟ إن إمكانية أن تؤدي الأزمة المالية لجدل عمومي حول هذه الأسئلة الكبرى ما زالت مفتوحة.